«الأهلي»: طلال بهبهاني نائباً لرئيس مجلس الإدارة

طلال بهبهاني

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن انتخاب مجلس الإدارة طلال محمد رضا يوسف بهبهاني نائبا لرئيس مجلس إدارة البنك.

تجدر الإشارة إلى أن بهبهاني خريج جامعة الكويت ويتمتع بخبرة كبيرة في مجالات مختلفة من خلال عضويته في عدة مجالس إدارات، حيث شغل منصب عضو مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي خلال الفترة من 1996 حتى 1999 ثم من 2003 حتى 2007.

كما يشغل حاليا منصب عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية للتأمين منذ 2004 حتى تاريخه بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار منذ 1999 حتى تاريخه.

وقد تم انتخابه عضوا في مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي منذ عام 2007 وشغل منصب نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإضافة إلى ترؤسه لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت.

زخم الشراء على أسهم البنوك والشركات القيادية

أعلى ارتفاع لـ«كويت 15» منذ تأسيسه

شريف حمدي

ارتفع أمس مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى منذ تأسيسه في مايو 2012 ليصل إلى 1167,7 نقطة، ويقيس أداء أفضل الشركات الكويتية من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية وقد أضاف بنهاية تعاملات أمس 17,7 نقطة جديدة ليصل إجمالي مكاسب المؤشر منذ بداية العام الحالي 96 نقطة تمثل 8,2٪.

ورصدت «الأنباء» التالي حول سبب الارتفاع المتواصل:

● شهدت 4 أسهم من أصل 7 من قطاع البنوك ضمن مكونات كويت 15 ارتفاعات متفاوتة، حيث شهد سهم البنك الوطني ارتفاعا في القيمة السعرية منذ بداية 2014 وحتى إقفال أمس بنسبة 14,6٪، تلاه سهم بيتك بنسبة ارتفاع 13,7٪، ثم الدولي بنسبة 3,4٪، وبرقان بنسبة 1,8٪.

● تراجعت أسهم 3 بنوك ضمن مكونات المؤشر وهي وربة بنسبة 19,7٪، والأهلي بـ 2,2٪، والخليج بـ 1,3٪، حيث تأثرت قيم هذه الأسهم بالتوزيعات التي صادقت عليها الجمعيات العمومية لها ونتج عنها تفسيخ الأسهم واستبعاد قيمة التوزيعات النقدية والمنحة، حيث وزع البنك الأهلي 13٪ نقدا، وبنك الخليج وزع 5٪ نقدا، أما وربة فتراجع جراء عمليات بيع في السوق.

● ارتفعت أسهم 5 شركات من ضمن مكونات مؤشر كويت 15، تصدرها المشاريع بنسبة 12,9٪، ثم أجيليتي بـ 8,7٪ أغلبها تحققت في الجلسات الأخيرة عقب الكشف عن النتائج المالية والتوزيعات السنوية، تلاه سهم الصناعات مرتفعا بـ 6,8٪، وسهم الوطنية العقارية بـ 5,2٪، ثم المباني بـ 1,7٪.

● تراجعت أسهم 3 شركات ضمن مكونات المؤشر وهي الجزيرة بنسبة 10,1٪ متأثرا بتوزيع 15٪ نقدا، وتراجع كذلك سهم الاستثمارات الوطنية بـ 5٪، وزين الذي تراجع بـ 1,4٪ بعد توزيع 50٪ نقدا كان لها تأثير كبير في انخفاض سعر السهم.

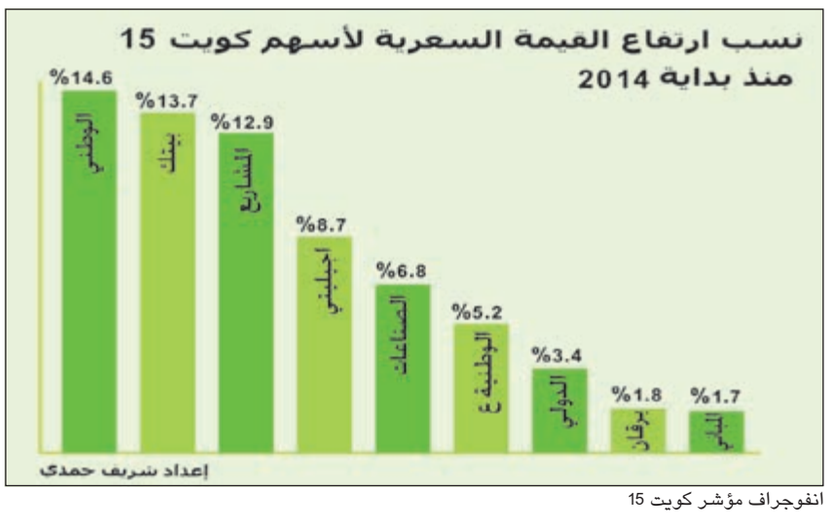

انفوجراف مؤشر كويت 15

تعليقاً على النقاش الدائر حالياً حول قرار الهيئة بتطبيق قواعد الحوكمة

الجمعية الاقتصادية تطالب بالموازنة بين الدور الرقابي والتطويري لـ«هيئة الأسواق»

أصدرت الجمعية الاقتصادية الكويتية تعليقا على النقاش الحاصل حول قرار هيئة أسواق المال لتطبيق قواعد الحوكمة على الشركات الخاضعة لها داعية إلى ضرورة استثمار هذا النقاش بما يساهم في إثراء دور هيئة أسواق المال وضرورة إضفاء المزيد من البعد الاستراتيجي على دورها من خلال الموازنة بين المهام المنوط بها على الصعيد الرقابي، وتلك المرتبطة بدورها في تطوير وتعميق السوق المالية من خلال إقرار أدوات استثمارية وتمويلية مبتكرة.

وقالت الجمعية في بيان صحافي لها على لسان رئيس مجلس ادارتها طارق الصالح: «في البداية لا بد من التأكيد على أن الجمعية الاقتصادية الكويتية لطالما كانت ومازالت في مقدمة الداعين إلى تبني مختلف الممارسات التي من شأنها تعزيز الشفافية في مختلف القطاعات، واعتماد المفاهيم الإدارية الحديثة، وعليه نجدد التأكيد على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة بالنظر إلى كونها تأتي في مقدمة الخطوات المطلوب اتخاذها لتطوير البيئة الاقتصادية وتعزيز شفافية الشركات، لا بل إننا نرى أن قرار الهيئة رقم 25 لسنة 2013 والخاص بتطبيق قواعد الحوكمة هو بحق نموذج يحتذى ونطالب بتبنيه وتطبيقه في القطاعات الأخرى في الدولة وليس فقط على الشركات المساهمة الخاضعة لرقابة الهيئة».

بين الدور الرقابي وتطوير السوق

ولكن بالمقابل وبقدر ما تكتسب هذه المفاهيم والمواد بما فيها الحوكمة من أهمية خاصة يساهم في تعزيز الدور الرقابي لهيئة أسواق المال، إلا أننا ندعو الهيئة في الوقت نفسه إلى إضفاء المزيد من البعد الإستراتيجي إلى الدور المنوط بها من خلال الموازنة بين العمل على تطبيق دورها الرقابي، وضرورة السعي إلى اتخاذ خطوات مهمة على طريق تطوير وتعميق السوق المالية المحلية عبر طرح أدوات ومنتجات استثمارية تواكب تلك المعمول بها في الأسواق العالمية وتنسجم مع متطلبات المستثمرين والشركات في السوق المحلية وتستفيد في الوقت نفسه من الخبرات المتراكمة لدى هذه الشركات.

كذلك وفي السياق نفسه، فلا بد أن يتسم تطبيق هذه القواعد بالمرونة الكافية التي تمكن المؤسسات المالية من ابتكار منتجات وحلول استثمارية وتمويلية، عوضا عن إخضاعها لشيء من الرقابة المشددة والتي ينتج عنها شيء من إحجام هذه الشركات عن تأدية دورها ومهامها الطبيعية في هذا المجال، وعلى هذا الأساس نقترح أن يتم تبني مفهوم ممارسة الرقابة على الشركات من خلال قواعد مرنة، لا من خلال تبني قواعد صارمة تنعكس سلبا على روح الابتكار. وقالت أن تطوير أداء السوق المالية كجزء من المهام المنوطة بالهيئة، والتي تضفي على عملها مزيد من البعد الإستراتيجي، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة العمل على إعادة صياغة مؤشرات قياسية لقياس الأداء المتصل بتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لهيئة أسواق المال لتطوير أسواق رأس المال في الكويت كما ونوعا سواء من خلال كونها سوق أوراق مالية، أو سوق لبعض الأدوات المالية الأخرى كسندات والصكوك والصناديق الاستثمارية.

في مقابل الإجماع على أن تبني قواعد الحوكمة هو خيار لا مفر منه لتطوير أداء الشركات المساهمة، هذا بالإضافة إلى أهمية دورها من الناحية الفنية والمالية ليس أقلها على سبيل المثال تخفيض تكلفة رأس المال على المدى الطويل وتعزيز ثقة المساهمين بها، إلا أن ذلك لا بد من أن يترافق مع وجود خارطة طريق تسترشد ببعض التجارب التي مرت بها الأسواق العالمية ومن بينها بعض أسواق دول المنطقة كالسعودية على سبيل المثال، بحيث يتم تبني مفهوم التطبيق التدريجي.

خطوات إجرائية

من جهة أخرى نحن ندعو لإعادة تقييم بعض الخطوات الإجرائية استنادا إلى التجربة التي مرت بها أي خلال مدة سريان تطبيق هذه الإجراءات، وذلك بما يساهم في تجاوز بعض العقبات التي ظهرت عند التطبيق وهو ما يدعونا إلى التوقف عند النقاط التالية:

● بداية، وفي جزئية متصلة بقواعد الحكومة، نحن نعتبر أن الدور المهم والجوهري المنوط بمجالس إدارات الشركات، قد يفقد شيئا من بريقه وقد تتراجع أهميته لاسيما في ظل وجود شيء من المبالغة في الدور الفني المنوط بأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، فعلى الرغم من إيماننا التام بأهمية وضرورة وجود مثل هذا الأعضاء، إلا أن منحهم أدوارا موسعة تفوق الغاية من وجودهم، يعطي في الوقت نفسه نتائج عكسية.

● من الخطوات الإجرائية الأخرى التي ندعو لتطبيقها أن تكون الآجال الزمنية أو الفترات الزمنية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية أكثر مرونة، لاسيما أن بعض الشركات المساهمة مرتبطة بمؤسسات عاملة في القطاع العام، ومن المعلوم أن مثل هذه الأخيرة يتسم عملها بالبيروقراطية والبطء في بعض الحالات، وهو واقع قد يترتب على الشركات مخالفات نتيجة تأخر إجراءات الإفصاح، في وقت لم تكن هي معنية بهذا التأخير.

● كذلك فإننا نرى أن هيئة أسواق المال مطالبة بإعداد دراسات مراجعة مستمرة حول تقييم تأثير المتطلبات الرقابية على كفاءة الشركات ومدى تأثير مثل هذا التطبيق على أداء هذه الشركات، بحيث تمكن دارسات المتابعة من إعادة تقييم أثر هذه المتطلبات ومدى الحاجة إلى الابقاء عليها أو تعديلها في المستقبل، بما ينسجم مع متطلبات روح التجديد والابتكار.

● من جهة أخرى ندعو إلى إعادة النظر بمسألة تكاليف الامتثال المرتفعة، وواقع هذه الدعوة ينبع من حقيقة أن الشركات العائلية تمثل كما هو معلوم سواء في الكويت أو الخليج الشريحة الكبرى من مختلف أنواع الشركات، ونحن نرى أن إعادة النظر في هذا البند تشجع مثل تلك الشركات على التوجه نحو إدراج أسهمها في السوق المالية، وهو ما يساهم أيضا في تعزيز مستوى الشفافية ويحقق المزيد من القيمة المضافة سواء للشركة نفسها أو لسوق المالية والمستثمرين.

● أما فيما يتعلق بالحالات التي قد تتطلب من الشركات التعاقد مع أطراف خارجية، وبالنظر إلى ارتفاع تكاليف التدقيق والالتزام على الشركات، نقترح تبني آلية للمشاركة بتحمل التكاليف بين الجهات الرقابية والشركات قد يكون على شكل صندوق مخصص لهذا الغرض كما هو معمول به في مفوضية تبادل الأوراق المالية في الولايات المتحدة SEC.

● ان تجربة المرحلة الماضية، أكدت أهمية العمل على تحقيق تكامل بين السياسات الصادرة عن الجهات الرقابية، وعلى الرغم من ابتكار عدة لجان في بعض المواقع لهذا الغرض، إلا أننا نقترح خلق آلية لتنسيق صياغة السياسات بين الجهات المختلفة المختصة مثل هيئة أسواق المال، ووزارة التجارة والصناعة، وسوق الكويت للأوراق المالية، وذلك تفاديا لعدم تكرار القرارات نفسها أو تعارضها ما قد يؤثر على الشركات نفسها.

التواصل مع الجهات المختصة

وأخيرا لابد من التأكيد أنه وبالنظر إلى دقة وجسامة المهام الملقاة على عاتق هيئة أسواق المال، وبالنظر إلى مدى تأثير قراراتها على شريحة واسعة من القطاعات الاقتصادية فإننا ندعو إلى تعميق ثقافة التواصل مع الجهات المعنية والمتخصصة، لذا نقترح:

● ضرورة تبني برنامج مؤسسي تطرحه الهيئة بالتعاون مع الجمعيات المهنية ذات الطابع الاقتصادي لبناء القدرات البشرية في جميع الجهات الرقابية التي ترتبط بها مصالح الشركات التي تحت مظلة الهيئة.

● تماشيا مع أفضل الممارسات العالمية، وضع آليات واضحة وشفافة للتشاور مع الجهات المعنية، والخبراء الفنيين، والجمعيات والاتحادات المهنية عند صياغة القوانين والتنظيمات.

● للتأكد من انسيابية المعلومات بين الشركات والجهات الرقابية، نقترح أن تشمل قواعد الحوكمة آلية اتصال معرفة مع الجهات الرقابية.

13,7٪ عائداً على أسعار أمس.. وزخم تداولات لافت

«دويتشه»: سهم «الوطني» إلى 1,16 دينار

مدحت فاخوري

قال دويتشه بنك، احد اكبر البنوك العالمية، في تحليل لنتائج بنك الكويت الوطني ان سهم البنك قد حافظ على زخم النمو منذ بداية العام فيما لايزال هناك الكثير من الاتجاه التصاعدي. وتوقع أن يصل سعر السهم إلى 1,16 دينار موصيا بشرائه، علما انه اغلق امس عند 1,02 دينار، اي أن انه متوقع أن يحقق عائدا بنسبة 13,7٪ بأسعار امس. وكان السهم قد شهد منذ بداية العام زخما قويا استمر الى ما بعد التوزيعات النقدية، وحقق امس ارتفاعا بـ20 فلسا، حيث تم تداول نحو 3 ملايين دينار على سهم «الوطني» من اصل 36 مليون دينار تم تداولها في البورصة الكويتية امس. وقال تقرير دويتشه بنك ان سعر السهم سيشهد تغيرا مع بلوغه 1,06 دينار ليرتفع الى 1,16 دينار محققا عائدا بنسبة 9,4٪.

وبمناسبة اعتماد بنك الكويت الوطني اليوم توزيع 5٪ اسهم منحة، فقد ذكر التقرير ان التداول لم يأخذ دورته الكاملة بعد على الرغم من ان اداء سعر السهم يبدو جيدا منذ بداية العام حتى تاريخه بمعدل 12,4٪، ورفع التقرير من تقديراته بنمو اصول البنك إلى 12٪ على اساس سنوي، عوضا عن توقعاته السابقة بأن تكون عند 10٪ خلال الفترة (2013 إلى 2016). وتوقع التقرير نمو القروض والودائع لدى البنك بنحو 13٪ على اساس سنوي. ومع تسوية المنحة، فتوقع «دويتشه» ان ترتفع ربحية السهم الى 80 فلسا و97 فلسا لعامي 2014 و2015 على التوالي.

وذكر التقرير ان هناك تحولات يشهدها بنك الكويت الوطني من خلال شقين هامين، الاول جودة الاصول، حيث تشير البيانات المالية المجمعة إلى العودة إلى ما قبل الأزمة على مستوى القروض المتعثرة وتغطية المخصصات لها، والثاني وهو النمو، فبعد عدة سنوات من الازمة هناك توقعات بنمو الطلب الائتماني من قبل الشركات. وتوقع التقرير بأن يحقق بنك الكويت الوطني ارباحا اكثر من نظرائه نظرا لتفوقه في تغطية المخصصات التي بلغت 200٪ خلال 2013، والحصة السوقية القيادية للبنك في الاقراض المحلي.

خفض دويتشه بنك من القيمة الدفترية لـ 2016 لمعدل الانفاقات التشغيلية النقدية لتصبح 10,7٪، اذ ان الانفاقات التشغيلية تخلو من المخاطر 5٪، بالاضافة إلى تخفيض علاوة مخاطر الاسهم الى 6٪ (في تحليله السابق كانت 7٪) ومعامل بيتا عند 0,95. الى ذلك، قالت تقرير دويتشه بنك ان الكويت تحقق فوائض بشكل دوري خلال 10 سنوات ماضية ومتراكمة تعادل إجمالي الناتج المحلي عدة مرات مما جعلها أحد أقوى المراكز المالية عالميا، كذلك ليس على الدولة أي ديون. واعتبر التقرير ان البنك الوطني احد اكبر المستفيدين من موقع الكويت المالي، معتبرا انه لا مخاطر عالمية قد تؤثر على مركز «الوطني» المالي حيث انه غير مرتبط بقروض على البنك من البنوك العالمية وتبلغ تكلفة تمويله أقل من 1٪، ولذلك توقع دويتشه بنك بان تكون فرضية الـ 10,7٪ للانفاقات النقدية التشغيلية معقولة، معتبرا ان المخاطر السلبية الرئيسية هي زيادة المخصصات، وانخفاض نمو القروض وانخفاض هوامش الربحية.

تقارب 11 مليون دينار وبعوائد 8٪ سنوياً.. وعمومية الشركة توزع 6٪ نقداً

معرفي: استثمارات «التجارية العقارية» بأوروبا خالية المخاطر

محمود فاروق

أكد رئيس مجلس إدارة شركة التجارية العقارية عبدالفتاح محمد رفيع معرفي ان استثمارات الشركة في الدول الأوروبية بعملاتها المختلفة يقارب حجمها حوالي 11 مليون دينار بعوائد سنوية تفوق 8٪، مؤكدا ان جميعها مستقرة ومخاطرها تعادل الصفر، إذ انها موزعه وفق خطة إستراتيجية تم وضعها لتلافي أي اضطرابات اقتصادية، حيث تتمثل في تأجير مبان لكبريات الشركات العالمية المدرجة في البورصات العالمية ولها اكثر من 60 عاما في السوق، وكذلك مبان تم تأجيرها لجامعات نسبة الإشغال فيها 100٪، وبالتالي فإن جميع استثماراتنا الخارجية تتميز بعوائد شهرية ثابته بعيدة عن أي أزمات اقتصادية.

وقال معرفي على هامش الجمعية العمومية العادية التي عقدت صباح امس بنسبة حضور 80,31٪ ان هناك بعض الشركات الزميلة على بصدد التخارج منها، فيما تركز الشركة على أعمال الشركات التي لها حصص مؤثرة فيها، مشيرا إلى ان نسبة الإشغال في فندق سيمفوني وصلت إلى 82٪ شاملة المكاتب والمجمع التجاري، اما مشروع لايت فتم تأجير وحدات فيها بنسبة أشغال 85٪، وبرج التجارية 80٪.

عبدالفتاح معرفي

وأضاف ان الشركة حاليا بصدد الانتهاء من تنفيذ مشاريع قيد الإنشاء بما فيها مشروع تاتشر، ومشروع لايت ومشروع داين زون مما ينعكس مرحليا على زيادة الإيرادات التشغيلية للشركة وتعظيم حقوق المساهمين خلال السنوات المقبلة، كما تم البدء بالخطوات الأولى لتطوير مشاريع عقارية على بعض الأراضي الفضاء المملوكة للشركة في منطقة الخليج العربي، لافتا إلى تطبيق استراتيجية خاصة تمثلت في إعادة توزيع الأصول، حيث تم الدخول في استثمارات جديدة جغرافيا في أوروبا وأميركا من خلال مشاريع بعضها عقارية يدر عوائد شهرية مباشرة، وبعضها مشاريع تطوير تدر عائد عند التخارج منها.

أما فيما يتعلق بالنتائج المالية فقد أسفرت نتائج الشركة لهذا العام عن تحقيق صافي أرباح بلغت 15 مليون دينار بزيادة قدرها 37,3٪ مقارنة بالعام 2012.

فيما ارتفعت ربحية السهم بمقدار 37,3٪ لتبلغ 8,83 فلوس للسهم، كذلك فإن النتائج المحققة أدت الى ارتفاع نسب المؤشرات المالية لـ 2013 مقارنة بـ 2012، حيث بلغت نسبة العائد على حقوق المساهمين 5,8٪ بزيادة مقدارها 34٪. كذلك فقد بلغ عائد الأرباح المجمعة إلى إجمالي الموجودات 4,3٪ بزيادة قدرها 33٪ ونمو العائد على رأسمال الشركة المدفوع ليبلغ 8,8٪ بزيادة مقدارها 48٪ واستمرت الشركة في سياستها لتخفيض تكلفة الدين حيث انخفضت بنسبة 22,4٪ مما نتج عنه تخفيض الأعباء التمويلية للشركة بمبلغ 1,247,973 دينار خلال 2013 مقارنة بالعام السابق.

وأكد ان معظم ديون الشركة تعد ديونا طويلة الأجل بما يمثل 85,7٪ من إجمالي الدين، وذلك بعد إعادة هيكلة بعض الديون خلال الربع الثاني من العام 2013 الأمر الذي انعكس إيجابيا على التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل، مشيرا إلى انه بناء على النتائج المحققة أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 6٪ من القيمة الاسمية للسهم (وهو ما وافقت عليه العمومية)، مع الأخذ في الاعتبار أن توصيات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح تم وضعها بناء على أسس ومنهجية مدروسة ومحددة تعتمد على الاستمرارية وتوسع أنشطة الشركة ودعم نمو إيراداتها وفقا للخطة المستقبلية للمشروعات والإيرادات التشغيلية للشركة بهدف خلق قيمة مضافة للمساهمين.

وذكر ان رسالة الشركة تتمثل في ضمان استمرارية الشركة وريادتها في مجال صناعة العقار في الكويت في ظل الالتزام بإستراتيجية منخفضة المخاطر تضمن الموائمة بين التكلفة والقيمة المضافة وتحقيق العوائد والتدفقات النقدية بما يلبي التزامات الشركة وتطلعات المساهمين وترجمتها إلى خطط عمل سنوية قابلة للتنفيذ والمتابعة لإنجاز المهام وفقا للخطط والصلاحيات والمسؤوليات.

عبر شريحة أولى بـ 10,7 ملايين دينار

«مشرف» ترفع رأسمالها إلى 30,7 مليون دينار

أعلنت شركة «مشرف للتجارة والمقاولات» عن نجاحها في زيادة رأسمالها بمبلغ 10,7 ملايين دينار، مما سيرفع رأس المال المدفوع للشركة ليصبح 30,7 مليون دينار.

وكانت الشركة قد حصلت على الموافقات المعتمدة لزيادة رأسمالها المرخص به من 20 مليون دينار إلى 40 مليون دينار، حيث حصلت بتاريخ 12 ديسمبر، 2013 على موافقة وزارة التجارة والصناعة، وبتاريخ 16 يوليو، 2013 على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية.

وكان مجلس إدارة الشركة قد رفع توصياته بخصوص هذه الزيادة في رأس المال إلى الجمعية العمومية للمساهمين، والتي صادقت بدورها على الزيادة.

وترى الإدارة انه من خلال الاعتماد على ميزانية أقوى سيصبح بمقدورها التنافس للحصول على مشاريع ذات قيمة أعلى في سوقها الرئيسي، وتعزيز محفظة مشاريعها.

وفي معرض تعليقه على هذه الخطوة قال فيصل بلهول رئيس مجلس الإدارة: «زيادة رأس المال سيكون لها كثير من الآثار الإيجابية على شركتنا والاستراتيجية التي تتبعها. وتتيح لنا هذه الخطوة خفض معدل الديون غير المرتبطة بالمشاريع، وبالتالي تعزيز الميزانية بصورة ملحوظة. الأمر الذي سيتيح لشركة «مشرف للتجارة والمقاولات» المضي قدما في التركيز على سوقها الرئيسي في الكويت، واستكشاف فرص نمو جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ABYAAR
QATAR REAL ESTATE DEVELOPMENT

دعوة لحضور
اجتماع الجمعية العمومية العادية
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

يسر مجلس إدارة شركة أبيار قطر للتطوير العقاري - ش.م.ك.(مقفلة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والتي سوف تعقد في تمام الساعة 11:00 صباحا يوم الخميس الموافق 2013/4/10 في مقر وزارة التجارة والصناعة - قاعة (أ) .

لإستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة وحدة سجلات المساهمين لدى الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية في منطقة الشرق - شارع مبارك الكبير - عمارة زيد الكاظمي - الدور الثالث - مقابل بنك الخليج الرئيسي ، هاتف : 22250600 - 22250612 - 22250613 وذلك خلال أوقات العمل الرسمي من الأحد إلى الخميس من الساعة 9:00 صباحا إلى الساعة 1:00 ظهرا

مجلس الإدارة